

من أحكام الأسرة في الإسلام

أ.د. عبدالله بن محمد بن أحمد الطيار

نسخة مطبوعة مع مجموع مؤلفات الشيخ

في المجلد رقم (١٣)

مَجْمُوعُ

مُؤَلَّفَاتُ فَيَّاضِ الشَّامِ وَمُحَرَّرَاتُهَا

أ. د. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الظَّيَّارِ

أَسْتَاذُ الدَّرَاسَاتِ الشَّامِيَّةِ فِي كَلْبَةِ الشَّرِيفَةِ  
وَالدَّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بَغْدَادِ الْقَدِيمَةِ

الْفِقْه  
الْأُسْرَةُ

الْجُلْدُ الثَّالِثُ عَشَرَ

رَبْنَةُ وَرَبْنَةُ الْبَيْتِ  
د. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّيَّارِ

تَحْقِيقُ د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّيَّارِ

٢ عبدالله بن محمد الطيار ، ١٤٣١ هـ

المجلة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر

طيار ، عبدالله بن محمد

مجموع مؤلفات ورسائل وبحوث فضيلة الشيخ عبدالله الطيار /

عبدالله بن محمد الطيار ، الرياض ، ١٤٣١ هـ

٢٧ مج.

رقم: ١-٦١٧٦-١-١٠٣-١٧٨ (مجموعة)

١-٦١٨٩-١-١٠٣-١٧٨ (١٣ ج)

١- للثقافة الإسلامية ٢- الاسلام - مقالات و محاضرات ٣- الدعوة  
الإسلامية أو للعنوان

١٤٣١/١٩٨٥

نوف ٢١٩

رقم الإخراج: ١٤٣١/١٩٨٥

رقم: ١-٦١٧٦-١-١٠٣-١٧٨ (مجموعة)

١-٦١٨٩-١-١٠٣-١٧٨ (١٣ ج)

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

دار التذرية

الرياض ، ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ١٩٢٥١٩٢ - فاكس: ١٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

مَجْمُوعُ

مُؤَلَّفَاتُ فَرْدِ شَيْخَانَا وَمُحَوَّلَاتُهَا

أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الظَّيَّارِ

أَسَاقِطُ الدِّرَاسَاتِ الْعُلُيَا فِي كَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ  
وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِعَامَّةِ الْقَوَاصِدِ

الْفِقْه

الْأُسْرَةُ

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ عَشَرَ

رَقِيَّةٌ وَأَعَدَّهُ لِلطَّبَاعَةِ

د. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الظَّيَّارِ

خَزَانَةُ الْبَيْتِ الْمَدِينِيِّ



كتاب

من أحكام الأسرة  
في الإسلام

(ينشر لأول مرة)

## باسم الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ  
بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ لِلْمُفَضَّلَتِ قُنُوتٌ  
حَافِظَةٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَالَّذِي تُنَاقِرُ تُنَاقِرُ هُنَّ فَوْقَهُمْ  
وَأَعْيُنُهُنَّ فِي الْبَصَائِرِ ۚ وَأَمْرُهُمْ فَعْلَ ۚ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ  
يَعْلَمُونَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٤﴾ وَلَئِنْ جِئْتُمْ بِشِقَاقٍ يَنْبَغِي  
فَأَبْسِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ۚ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلَيْهَا ۚ إِنَّ يُرِيدَ إِسْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ  
يَنْبَغِي ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [النساء: ٣٤، ٣٥].

## تقديم

شرع الله الزواج لمصالح دينية وضيقية ورُتب عليه حقوقاً لكلا الزوجين على صاحبه، ومن ثم أوجبه على الزوجين أن يتمشيا مع هذا النهج الذي شرعه لهما، فلا يحيدا عند قيد أنملة ولألا حصل الشقاق والخلاف والتفكك. ولقد اقتضت حكمته تعالى أن يرسم للزوجين هذا الطريق المستقيم وذلك لعلهم بما يصلحهما وما يفسد طيبهما. ولما كان الرجل أقدر من المرأة على الشدائد والمتاعب وتحمل المسؤولية، فقد أنط به الشارع الحكيم أموراً لم يكلف بها المرأة، وبحكم أنوثة المرأة فقد ألزمها الشارع أموراً لم يلزمها الرجل، وهذه الأمور والواجبات تتعلق بالبيت وشؤونه وهرية الأولاد.

والإسلام إذ جعل القوامة للرجل على المرأة لم يقصد من وراء ذلك إهانتها ولا إهدار حقوقها ولا امتهان كرامتها. وأكبر دليل على ذلك المنهج الذي رسمه الله للنساء في الإسلام - فقد فتحت المرأة العربية حينها - لما أظلتها راية الإسلام على رجال غير الرجال ومجتمع غير المجتمع ودين غير الدين، فكانها نشطت من عقال فثمرت عن ساعدها وأخلت من هذا الدين الجديد نصيبها الأوفى، وكان شكرها لله عليه شكراً عملياً قاست في أوله ما قاسى الرجال من عذاب وعجز واضطهاد وأذى، ثم انتظمت في صفوف المجاهدين إعلاء لكلمة الحق وفوقاً عن دين الله وعن رسوله، تقاسمت الرجل شرف الجهاد وآتت بثوابه وكرامته وليس بعد بئس الروح غاية في الشكر، كان للنساء بيعة كما للرجال بيعة وكان لهن هجرة كما لهم هجرة ولهن جهاد كما لهم جهاد، ويكاد الوحي لا يذكر الرجال في مكرمة أو تشريع أو ترغيب أو تنه إلا ذكر النساء معهم. لقد رفع القرآن منزلة المرأة الأدبية واستقلتها من

المضيفين ويؤاها الأوج، ففقت في سماء المجمع الإسلامي شيئاً تطاول إليه الأنظار بالحرمة والرعاية<sup>(١)</sup>.

إن الله ﷻ حين يجعل القوامة للرجال على النساء بسبب فضلهم وبما أنفقوه من أموالهم، يجعل في نفس الوقت للنساء إغارة أعمال البيت، ومتى تمسك الزوجان بهذه الحقوق وأدياها على الوجه المطلوب سعدا في دنياهما وأخراهما، وسعد كل فرد يعيش في مجتمعهما وسعد المجمع الكبير بتماسك أفرادها واتحادهم وحرصاً من الإسلام على ترابط الأسرة ولَمَّ شتاتها، فيه حفز على إصلاح ما قد يقع بين أفرادها وخاصة بين الزوجين؛ لأنها أساس الأسرة، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ فالله جل شأنه لم يتعرض لعدم إرادتهما الإصلاح وهذا إلهان منه جلّ وعلا بأن هذا الأمر ليس مما ينبغي أن يفرض صلوره منهما وأن الذي يليق بشأنهما ويتوقع صلوره منهما هو إرادة الإصلاح.

وهكذا يتبين لنا بوضوح لا لبس فيه مدى حرص الإسلام وإكرامه للمرأة ورفعها لمنازلتها وإعلانه لشأنها، فبعد أن كانت تزج تحت ظلم الجاهلية أصبحت مكرمة مرفوعة الرأس في الإسلام، وكذلك حرصه على إصلاح ما قد يقع بين الزوجين مما يعكر صفو حياتهما، فقد وردت آيات كثيرة وأحاديث جمّة في حق الزوجين للوقوف عند ما شرعه الله لهما من حقوق وأوجه لكل منهما على الآخر وهكذا الإسلام يراعي المصالح العامة ويحذر مما يضر الفرد والمجمع.

### سبب النزول:

قال ابن عباس ؓ: نزلت هذه الآية في بنت محمد بن سلمة وزوجها سعد بن الربيع أحد نقباء الأنصار فولّاه لطمها فنشزت عن فراشه وذهبت إلى الرسول ﷺ وذكرت هذه الشكاية وأنه لطمها وأن أثر اللطمة في وجهها فقال

(١) الإسلام والمرأة لسعيد الأفغاني من ٣٧.



عليه الصلاة والسلام: «انقصي منه». ثم قال لها: اصبري حتى أنظر فنزلت هذه الآية: ﴿الزَّيْنَالُ مَرْثُوتٌ عَلَى الْإِسْكَ﴾.. الآية، فلما نزلت قل ﷺ: «أرئنا أمراً وأردك الله أمراً والذي أريد الله خير ورفع القصاص»<sup>(١)</sup>.

وقيل سبب نزولها قول أم سلمة ﷺ: «فيغزو الرجال ولا تغزو وإنما لنا نصف الميراث»<sup>(٢)</sup>.

### واختلف في المرأة المطلومة على أقوال عدة:

ف قيل: نزلت في حبيبة بنت زيد بن زهير زوج الربيع بن عمرو أحد النقباء من الأنصار. قاله التبريزي والزمخشري وابن عطية. وقال الكلبي: هي حبيبة بنت محمد بن سلمة زوج سعد بن الربيع. وقال أبو رواق: هي جميلة بنت عبد الله بن أبي أوفى زوج ثابت بن قيس بن شماس<sup>(٣)</sup>.

والراجح والله أعلم أنها نزلت في سعد بن الربيع وزوجته حبيبة بنت زيد ﷺ، وذلك لقوة مأخذ هذا القول وكثرة الروايات التي تضمنها، وكذلك أكثر الروايات الواردة في سبب نزولها مطلقة لم تصرح باسم من نزلت فيه، ولكن روي من طرق كثيرة جداً أنها نزلت في سعد بن الربيع وزوجته حبيبة بنت زيد وأشهر هذه الطرق ما روي عن مقاتل ﷺ أنه قال: نزلت هذه الآية في سعد بن الربيع وكان من النقباء وامرأته حبيبة بنت زيد وهما من الأنصار، وذلك أنها نزلت عليه فلطمها فانطلق أبوها معها إلى النبي ﷺ فقال: أفرسته كرمي فلطمها، فقال النبي ﷺ: «لنقص منه» فانصرفت مع أبيها لنقص من زوجها فقال النبي ﷺ: «ارجعوا هذا جبريل ﷺ أثناني وأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿الزَّيْنَالُ مَرْثُوتٌ عَلَى الْإِسْكَ﴾.. الآية فقال النبي ﷺ: «أرئنا أمراً وأردك الله أمراً والذي أريد الله خير ورفع القصاص»<sup>(٤)</sup>.

(١) الرازي ٨٧/١٠

(٢) القرطبي ١٦٩/٥

(٣) البحر المحيط ٢٣٨/٣

(٤) أسباب النزول للواحدي ٨٦/٨

وقال القرطبي رحمته الله: نزلت هذه الآية في سعد بن الربيع وزوجته حبيبة. هذه نصوص تلك دلالة واضحة على نزولها في سعد وزوجته.

ومن الروايات المطلقة التي لم تبين اسم من نزلت فيه ما أخرجه ابن جرير من طرق عن الحسن، وفي بعضها: أن رجلاً من الأنصار لطم امرأته فجاءت تلمس القصاص فجعل النبي ﷺ بينهما القصاص فنزلت: ﴿وَلَا تَجْرُلْ بِالْفَرْجَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْقَهُ إِيْلَكَ وَتَيْمٌ﴾ [طه: ١١٤]، ونزلت: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾.. الآية<sup>(١)</sup>.

فهذه الرواية وغيرها كثير مطلقة.. لم تصرح باسم من نزلت فيه فتحتمل هذه الروايات المطلقة على الرواية المقيّدة وتكون هذه من أدلة الترجيح. وهنا يسلم دليلنا ويترجح ما رجحناه.

### صلة الآية بما قبلها<sup>(٢)</sup>:

لما نهى الله تعالى كلاً من الرجال والنساء عن تمني ما فضل به بعضهم على بعض وأرسلهم إلى الاعتماد في أمر الرزق على كسبهم وأمرهم أن يؤثروا الوراث نصيبهم، ولما كان من جملة أسباب هذا البيان، ذكر تفضيل الرجال على النساء في الميراث والجهاد كان لسائل هنا أن يسأل: ما سبب هذا الاختصاص؟ وكان جواب سؤاله قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾.. الآية<sup>(٣)</sup>.

وقال الرازي رحمته الله اعلم أنه تعالى لما قال: ﴿وَلَا تَكْمُلُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

وسبب نزول هذه الآية: أن النساء تكلمن في تفضيل الله تعالى، الرجال عليهن في الميراث، فذكر تعالى من هذه الآية أنه إنما فضل الرجال على النساء في الميراث، لأن الرجال قوامون على النساء فإنهما وإن اشتركا في

(١) لهاب المغول للسيوطي ١٢/١.

(٢) الآية التي قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْمُلُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢].

(٣) المنار ١٧/٥.

استمتاع كل واحد منهما بالآخر أمر الله الرجال أن يدهموا إليهن المهر ويبدوا عنهن النفقة، وصارت الرياسة من أحد الجنسين مقاسة بالرياسة من الجانب الآخر، فكانه لا فصل البتة بها هو بيان كيفية النظم<sup>(١)</sup>.

لقد معنت الحكمة في فصل الرجل على المرأة في القوة والقدرة على الكسب والمعمدية، ذلك هو الذي يتيسر لها به القيام بوظيفتها المنزلية وهي: الحمل والولادة وتربية الأولاد وهي أمة في سربها، مكينة أمر رزقها، وفي التعبير حكمة أخرى وهي الإشارة إلى أن هذا التفصيل إنما هو بلحس على الجنس لا بجميع أفراد الرجال على جميع أفراد النساء، فكم من امرأة تفصل زوجها في العلم والعمل، بل في قوة البنية والقدرة على الكسب وبهين المعيش الذي أمانتهما العبارة ظهر أنها في مهابة الإيجار الذي يصل إلى حد الإعجاء، لأنها أماتت عنه المعاني كلها<sup>(٢)</sup>.

## المفردات

### شرح لفريق وبين المعنى والقراءات والإعراب والبيان

قوله ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَرَبُّهُمُ أَعْلَمُ بِمَا تَفْعَلُونَ.

قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ قيل: المراد بالرجال هنا: من هيهم صرامة وحرم لا مطلق الرجال، فكم من رجل لا يكون له ضم ولا ضرر ولا حزم ولعلك يقال رجل بين الرجولية والرجولة. وبه عليه قد قال بعض المصرين إن في الكلام حذفاً تقديره: (الرجال قوامون على النساء إن كانوا رجالاً)<sup>(٣)</sup>.

وقد روى هشام بن محمد عن أبيه في قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى

(١) الرازي ٧٨/١٠.

(٢) المنار ٦٩/٥.

(٣) البحر المحيط ٢٣٩/٣.

النسك: إذا كانوا رجالاً، وأشد قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أكل امرئ تحمببب امرءاً      وبار توقد بالليل ماراً<sup>(٢)</sup>

قال أبو حيان في «البحر»: والذي يظهر أن هذا إخبار عن الجنس لم يتعرض فيه إلى اعتبار أمره، كأنه قيل: هذا الجنس قوام على هذا الجنس.

قوله: ﴿فَوَنُوءَ عَلَى النَّسْكِ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه يعني أمراء عليها، وذلك أن تعينه فيها أمرها الله به من صاعته، وطاعته أن تكون محسنة إلى أهلها، محافظة بماله<sup>(٣)</sup>، والمراد بالقيام هنا - هو الرئاسة التي يتصرف المرؤوس بإرادته واختياره، وليس معها أن يكون المرؤوس مقهوراً، مملوك الإرادة، لا يعمل صلاً إلا ما يوجهه إليه رئيسه<sup>(٤)</sup>.

وقال الطبري رحمه الله في تفسيره - يعني: جل ثناؤه -: أن الرجال أهل قيام على سائرهم في تأديبهم والأخذ على أيديهم فيما يجب عندهم لله ولأنفسهم<sup>(٥)</sup>، وقيل هو كلام مستأنف مسوق لبيان سبب استحقاق الرجال الريادة في الميراث تفصيلاً إثر بيان تساوت استحقاقهم إجمالاً وإيراد الجملة اسمية وانحصر على صيغة المبالغة للإيمان بمراقبتهم في الانشغال بما أمرو إليهم ورسوخهم فيه، أي شأهم القيام عليهم بالأمر والهي قيام الولاية على الرعية، وعمل ذلك بأمرين - وهين وكسبي، فقال - ﴿يَمَّا تَمَكَّلَ اللَّهُ بِمَنْهٖ عَلَى تَصْرِفِ الْبَاءِ سَبِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِ﴿فَوَنُوءَ﴾﴾ أو محبوف وقع حالاً من صميمه وما مصدريه والصمير البارز لكلا الصريقتين تعليلاً، أي قوامون عليهم بسبب تفويض الله تعالى إليهم عندهم أو ملتزمين بعهده تعالى ووضع بعض موضع الصميرين للإشعار بعناية ظهور الأمر وعدم الحاجة إلى التصريح بالمفصل والمفصل عنه أصلاً.

(١) البيت لأبي تارود الإباضي واسمه جندب بن الحجاج.

(٢) زاد المسير ٧٤/٢.

(٣) عوفي الرحمن، فيصل أن مبارك ٣٤٦/١.

(٤) المنار ٦٨/٥.

(٥) الطبري ٥٧/٥.

وبمثل ذلك لم يصرح بما به التصويل من صفات كماله التي هي كمال العقل وحسن التمييز، ورأية الرأي، ومريد القوة في الأعمال والطاعات والتكسبي قوله: ﴿وَيْسًا أَعْقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ الباء متعلقة بما تعلقت به الباء الأولى، وما مصدرية أو موصولة حذف عائداً من الصفة، ومن تبيينية أو ابتدائية متعلقة بـ ﴿أَعْقُوا﴾ أو بمحذوف وقع حالاً من العائد المحذوف أي: ويسبب إنفاقهم من أموالهم أو يسبب ما أنفقوه من أموالهم أو كائناً من أموالهم، وهو ما أنفقوه من المهر والنفقة<sup>(١)</sup>.

وقد أكثر العلماء من الخوض في أسباب تفضيل الرجل على المرأة فذكروا من جملتها العقل والحرم والعزم والقوة والكتابة في العالب، والمروسة والرمي، وأن منهم الأنبياء والعلماء، وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى، والجهاد والأذان والحطبة والجمعة والاعتكاف والشهادة في الحدود والقصاص، وزيادة السهم والتعصيب في الميراث، والجمالة والقسامة والولاية في الكاح والطلاق والرجعة وتعبد الأواج، وإليهم الانتساب وهم أصحاب اللعي والجمائم<sup>(٢)</sup>.

وقد عتب سبحانه عن الضميرين في قوله: ﴿يَسَا تَمَكَّلُ اللَّهُ﴾ فلم يأت فيها فصلهم الله عليهم، لما في ذكر بعض من الإيهام الذي لا يقتضي عموم الضمير، فربما أنشأ فصلت ذكر<sup>(٣)</sup> والمراد بتفضيل بعضهم على بعض تفضيل الرجال عن النساء، ولو قال: ﴿يَسَا مَسْهُمْ عَلَيْهِمْ﴾ أو قال: ﴿تَتَفَضِّلُهُمْ عَلَيْهِمْ﴾ لكان أحصر وأظهر فيما قلنا أنه المراد وإنما الحكمة في هذا التعبير هي عين الحكمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ مَا قَبَّلَ اللَّهُ يَدَ مَنُفَضِّلَ عَلَى بَقَرٍ﴾ [النساء ٣٢]، وهي إرادة أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمرلة الأعضاء من بند الشخص الواحد، فالرجل بمرلة الرأس، والمرأة بمرلة

(١) أبو السعود ٣٣٨/٨

(٢) الزمخشري ٣٩٤/١، ٣٩٥

(٣) البحر المحيط ٢٣٩/٣

اليد، وتفصيل بعض أعضاء اليد على بعض يجعل بعضها رئيسياً دون بعض، إما هو لمصلحة اليد كله لا ضرر في ذلك على عضو ما، وإما تحقق وتثبت مصلحة جميع الأعضاء بذلك<sup>(١)</sup> والإتفاق من الأموال هو إعطاء المهر والشفقة.

روي عن معاذ رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله ﷺ: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»<sup>(٢)</sup>.

### المعنى الجملي للآية:

أي: أن من المعروف المعهود قيام الرجال على النساء بالحمية والولاية والرعاية والكمالية. ومن لوازم ذلك أن يمرض عليهم الجهاد دونهن وفيه يتمتعن الحماية لهن وأن يكون حفظهن من الحواشي أكثر من حفظهن؛ لأن عيهم من الشقة ما بين عليهن، وسبب ذلك أن الله تعالى فضل الرجال على النساء في أصل الحققة وأعطاهم ما لم يعطيهن من الحول والقوة، فكان التفاوت في التكاليف والأحكام أثر النقص في القدرة والاستعداد. وثم سبب سر كسبي ينجم السبب الضعفي وهو ما أنفق الرجال على النساء من أموالهم، فإن في المهور تعويضاً للنساء، فالشريعة كرمت المرأة إذ مرصت لها مكافأة عن أمر تقضيها الفطرة ويطلب الأسرة<sup>(٣)</sup>.

قوله تعالى ﴿وَاللَّكِبَاحَةُ فَوَيْلٌ لِّلْمُتَلَبِّسِينَ لَّيْسَ بِكَ حَبِطٌ لِّلَّهِ﴾ . بعد بيان واجب الرجل وحقه والتزاماته وتكاليفه في القوام، أتى ببيان طيعة المرأة المؤمنة الصالحة وسودكها وتصرفها الإيماني في معهود الأسرة.

﴿وَاللَّكِبَاحَةُ﴾ المحسسات العاملات بالخير . وهال سميان ﷺ أي يعملن بالخير . وقال الطبري ﷺ: المستقيمات بين العاملات بالخير قال ابن عباس رضي الله عنه: المحسسات لأرواحهن لأنهن لنا أحسن لأرواحهن فقد صلح

(١) المنار ٦٨/٥، ٦٩

(٢) أبو داود ٢٤٤/٢، ابن ماجه ٩٥٩٥/١، رقم (١٨٥٣)

(٣) المنار ٦٧/٥

حالهم معهم، وقيل: اللاتي أصلحن الله لأزواجهن. قال تعالى ﴿وَأَسْلَمَتْ لَهُ ذَنُوبَهُنَّ﴾ [الأنبياء ٩٠]، وقيل اللواتي أصلحن أقوالهن وأفعالهن، وقيل: الصلاح هو الدين ها وهذه الأقوال متقاربة.

﴿ثُمَّ نَبَيُّ﴾ قال في «القاموس»<sup>(١)</sup> القوت الطاعة والسكون والدعاء والقيام في الصلاة والإمساك عن الطعام. وقال في مختار الصحاح: القوت أصله الطاعة ومنه قوله تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب ٣٥] ثم سمى القيام في الصلاة قوتاً وفي الحديث: «أفضل الصلاة طول القنوت»<sup>(٢)</sup> ومنه قوت الوتر<sup>(٣)</sup>.

والمعنى اللعوي الذي يوافق المعنى الشرعي هو السكون والطاعة. قال مجاهد ﴿فَيَسِرُّ﴾ مطيعات. وقال قتادة مطيعات لله ولأزواجهن<sup>(٤)</sup>.

وقيل مطيعات لله تعالى قائمات بحقوق الأزواج<sup>(٥)</sup> قوله ﴿حَاطَمَتْ لِلْفَيْسِ﴾ أي اللاتي يحتمن ما يعيب عن الناس، ولا يقتل إلا في الحلوة بالمرأة وحافظات، كذلك لمواجب العيب؛ أي لما يجب عيهن حفظه في حالة عيبة الأزواج من الفروج والأموال. روي عنه ﷺ أنه قال: «فخير للناس امرأة إن نظرت إليها سرتك وإن أمرتها أطاعتك وإن غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها» وتلا الآية ﴿الزَّيَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(٦)</sup> الآية<sup>(٧)</sup>.

﴿أَسْرِيكُنَّ﴾ مبتناً وما بعده خبر إن له ولعيب متعلق بحافظت وآل هي الحب عوض عن الضمير عن الكه ميم؛ أي: هي غيبة أزواجهن<sup>(٨)</sup>، وقيل:

(١) القاموس المحمد ١٥٥/٢.

(٢) رواه ابن ماجه ٤٥٦/١ برقم (١٤٢١)، والإمام أحمد ٣٠٢/٣.

(٣) مختار الصحاح ٥٥٢/١.

(٤) توفي الرخص ٤٦/١ وكذا في المنار ٧٠/٥ وكذا في الطبري ٥٩/٥.

(٥) البصاري ١٢١/١.

(٦) أخرجه ابن ماجه ٥٩٦/١.

(٧) البصاري ١٢١/١.

(٨) الجمل ٣٧٩/١.

اللام بمعنى هي، والمحب بمعنى: العيبة، وأل عوض عن المضاف إليه على رأي. ويجوز أن يكون المراد حاضرات لمواجب الغيب؛ أي لما يجب عليهن حفظه حال العيبة، فاللام عن ظاهرها، وقيل المراد حاضرات لأسرار أزواجهن؛ أي ما يقع بينهم وبينهن في الخلوة ومن المناهرة والنفقة المذكورة في الحبر، وحيث لا حاجة إلى ما قيل في اللام ولا إلى تفسير الغيب بالعبية<sup>(١)</sup>، وفي قراءة عبد الله بن مسعود **﴿يَمْسَا حَوْطَ اللَّهِ﴾** ومصحفه **﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَاتِ حَوَاطِطِ الْمَحِبِّ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ فَأَمْلَحُوا إِلَيْهِ﴾** ويجب حملها على التفسير؛ لأنها محالمة للسواد ومبها ريانة، وقد صح عنه بالقل الذي لا شك فيه أنه قرأ وأقرأ على رسم السواد، فلذلك يعني أن تحمل هذه القراءة على التفسير. قال ابن جني: والتكسير أشبه بالمعنى، إذ هو يعطي الكثرة وهو المقصود هنا.

ومعنى قوله **﴿فَأَصْحُوا﴾** أي - أحسوا ضمن أصلحوا، معنى أحسوا، ولذلك عنه بهي<sup>(٢)</sup> قوله **﴿يَمْسَا حَوْطَ اللَّهِ﴾** احتسب القراء في قراءته فقرأته عامة القراء في جميع أعمار الإسلام **﴿يَمْسَا حَوْطَ اللَّهِ﴾** برفع اسم الجلالة على معنى - بحفظ الله إليهم، إذ صير من كملك. وقال ابن جريج **﴿كَلَّلَهُ﴾** سألت عطية عن قوله **﴿يَمْسَا حَوْطَ اللَّهِ﴾** فقال يعني: حمضهم الله، وقال سفيان **﴿يَمْسَا حَوْطَ اللَّهِ﴾** بحفظ الله إليهم أنه جعلها كملك، وقرأ أبو جعفر يريد بن القعقاع المسمي **﴿يَمْسَا حَوْطَ اللَّهِ﴾** بصب لفظ الجلالة؛ يعني يحفظهم الله في طاعته وأداء حقه بما أمرهم من حفظ عيب أزواجهن؛ كقول الرجل للرجل: ما حمضت الله في كذا وكذا، بمعنى راقته ولاحتته. قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك ما جاء به قراءة المسلمين من القراءة مجتأ بقطع عن من بعده، وثبت عليه حجة كون ما انفرد به أبو جعفر وتلك القراءة برفع اسم الله أصح؛ لأنها تنمى مع ما ذكر من كلام العرب.

وأما قراءة الصب بصب لفظ الجلالة، فهو بعيد لمخروجه عن المعروف

(١) روح المعاني ٢٤/٥

(٢) البحر المحيط ٢٤٠/٣



من منطلق العرب، وذلك أن العرب لا تحذف الصاعل مع المصادر من أجل أن الصاعل إذا حذف معها لم يكن للمفعول صاحب معروف، وهي الكلام متروك استمعى بدلالة الظاهر من الكلام عليه من ذكره ومعناه تعالصالحاب قاتات حافظات لمعيب بما حفظ الله فأحسوا إليهم وأصبحوا<sup>(١)</sup>.

و«اما» اسم موصول أو توكدة موصوفة والمائد محذوف تقديره «هن» والباء سببية أي: بسبب الذي، أو شيء حفظهن الله به، ولفظ الجلالة فاعل حفظ، والمعنى أن الله كما أوصى الأزواج بحفظ النساء، كذلك لا تسمى النساء صالحات إلا إذا حفظن الأزواج؛ لأنه كما يدين المتى يُدان. ويحتمل أن تكون «ها» مصدرية والمعنى يحفظ الله أي يتوحيق الله لهن<sup>(٢)</sup> وجعل المهايمي الباء هي قوله ﴿يَسَا حَظُّهُ أَهْلُكُمْ﴾ للاستعانة حيث قال: مستعنيات بحفظه محافة أن يعطب عنيهن بموسهر وإن - بلعن من الصلاح م بلعن - وعلى قراءة الجمهور يكون هي «اما» ثلاثة أوجه هي كما يلي

١ - أنها مصدرية، والمعنى يحفظ الله لهن أي: يتوحيق لهن أو بالوصية منه تعالى عليهن.

٢ - أنها تكون بمعنى الذي، والمائد محذوف أي: بالذي حفظه الله لهن من مهور أزواجهن والنفقة عليهن. قاله الزجاج.

٣ - أن تكون «اما» توكدة موصوفة والمائد محذوف أيضاً. والباء سببية، أي بسبب حفظ الله لهن، وهن حفظ الله لهن منهن من المحالفة، وحيث فالسببية ظاهرة، وهن بعضهم يهتض الأزواج عليهن، وحيث فهي السببية خفية إلا أن يقال هي توجيهها لما علم أن الله أوصى عنيهن يستحين أن لا يحفظن م يتعنق بهم هي عيتهم<sup>(٣)</sup>. قال في «البحر» وعلى قراءة النصب، فالظاهر أن «اما» بمعنى: الذي، وهي حفظ صميم يعود على «ها» مرفوع أي:

(١) الصبري ٦٠/٥

(٢) الصارني على الجليلين ١٩١/١

(٣) الجمل ١/١ ص ٣٧.

بالضاعة والير الذي حفظ الله في أمثال أمره، وقيل التقدير بالأمر الذي حفظ حق الله وأمانته وهو الحفظ والتحصن والثقة على الرجال والنصيحة لهم، وقدره ابن جني بما حفظ دون الله وأمر الله، وحذف المضاف متعين تقديره: "لأن الله جلّ وعلا لا يمسب إليه أنه يحفظه أحد، وقيل: أما مصدرة، وهي حفظ ضمير مرفوع تقديره بما حفظ الله، وهو عائد على الصالحات (وحذف مثل هذا الضمير) لا يجوز إلا في الشعر كما قال الشاعر: إيمان الحوادث أودى بها يريد أو ديس بها، والمعنى: يحفظ الله هي أمره حين امتلته، والأحسن في هذا ألا يقال: أن حذف الضمير، بل يقال: إنه عاد الضمير عليهن مفعلاً، كأنه لوحظ العجز وكان الصالحات هي معنى من صبح، وهذا كنه توجيه بعيد أدى إليه قول من قال في هذه القراءة إن «أما» مصدرية ولا حاجة إلى هنا القول<sup>(١)</sup>.

### المعنى الحملي:

لا شك أن من طبيعة المؤمنة الصالحة ومن يحكم إيمانها وصلاحها أن تكون قاتنة مطمئنة، والقرب الطلعة عن إرادة وتوجيه ورغبة ومحبة لا عن قسر وإلزام وتغلّت ومعاينة، ومن ثم قال ﴿فَكَيْفَ﴾، ولم يقل طائعات، وكذلك تكون حافظة للمحب سائرة لها يجري بينهما وبين زوجها من الحديث الذي جرت العادة بوقوعه في غيرة أحد الزوجين بصاحبه، ولا يتأتى هذا كله إلا لمن حفظت أمر الله بأمثال ما أمر واجتنب ما نهى.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي غَاظُونَ شُؤْمَكُمْ فَطَوْرُهُمْ دَاقِعٌ يَرَوْنَ فِيكَ الْمَخَاجِعَ وَأَمْثِرُوهُمْ﴾ لا شك أن أمر الشور خطير، ولا بد من المبادرة باتخاذ الإجراءات المتدرجة في علاج علامات الشور منذ أن تلوح من بعيد، وهي سبيل صيانة المؤسسة من الفساد، أو من النعاس أبيض لمسؤول الأول عنها أن يراون بعض أنواع التخريب لا للانتقام والإهانة والتعذيب، ولكن للإصلاح

ورأب الصدع في هذه المرحلة المبكرة من الشور، فبدأ بالإجراء الأول وهو الموصطة وهو عمل تهيئي مطلوب منه في كل حالة، ولكنه في هذه الحالة بالذات يتجه أنجاءً معيماً لعلاج أعراض الشور قبل أن تستحل.

﴿تَقَابُورٌ﴾ احتلف المفسرون في معنى الحوف ها، فقال بعضهم: معناه واللاتي تعمون شورهن، ووجه صرف الحوف في هذا الموضوع إلى العلم في قول هؤلاء بغير صرف الظن إلى العلم لتقارب معنيهما، إذ كان الظن شكاً والحوف مقروماً برجاء وكانا جميعاً من فعل المرء بقلبه كما قال الشاعر

ولا تدعي في الصلاة فئسي أخاك إذا ما مت ألا أدونها

معناه فئسي أعينهم. وكما قال الآخر

أتاني كلام من نصيب بقوله وما حست يا سلام أنك عاثي

بمعنى: وما ظننت، وقيل: أن الحوف ها هو الحوف الذي صد الرجاء<sup>(١)</sup>.

وأصل الحوف حالة تحصل في القلب عند حدوث أمر مكروه، أو عند الظن، أو عند العلم بحدوثه، وقد يُراد به أحياناً أي تظنون عصياتهن وترفعهن عن مطاعنكم. وقال محمد بن كعب المراد بالحوف هو المي خلاف الأمن، كأنه قيل تحافون شورهن بعلمكم بالحادث المؤتنة به. قوله: ﴿شُورٌ قُرْ﴾، قال في «القاموس»<sup>(٢)</sup>: الشور: المكان المرتفع والمرأة تنشر وتنشر شوراً استعصت على زوجها وأبعثته.

والمراد به ها: معصية الأزواج والترفع. وقال الحازن إن معنى شورهن أي: شورهن. وقيل الشور أن تتعوج المرأة ويرتفع خلقها وتستعصي على زوجها، ويقال - بسور بالسين والراء المهملتين، ويقال مصور، ويقال شوص، وامرأة باشر وناشص قال الأعشى

(١) الطبري ٦٢/٥

(٢) القاموس المحيط ٩٤/٢

تجلسها شيخ عشه فأصبحت مصاعبة تأتي الكواهن بأشعب  
قال ابن عباس رضي الله عنه شورهن: عصيانهن. وقال عطاء رضي الله عنه مشورها  
الآن تعطر وتمتع من نفسها وتغتر عن أشياء كانت تصنع للزوج بها. وقال أبو  
مصور: مشورها: كراهيتها للزوج، وقيل: امتناعها عن المقام معه في بيته  
 وإقامتها في مكان لا يريد الإقامة فيه، وقيل: منعه نفسها من الاستمتاع بها إذا  
 طيبها لذلك. وهذه الأقوال متقاربة<sup>(١)</sup>.

ذكر العلماء رحمهم الله أن علامات الشور قد تكون بالقول والفعل،  
 وقد مثلوا لذلك بأشنة كثيرة فقالوا: إن الأصل في المرأة أن تلبس زوجها إذا  
 دعاهما وتحضه له إذا خاطبها، وهذا من جهة القول. وكسب الفعل بالأصل  
 أن تقوم له إذا دخل عليها وتسرع إلى أمره إذا أمرها، فإذا حالت هذه  
 الأحوال بأن رفعت صوتها عليه ولم تجبه إذا دعاه ولم تبادر إلى أمره إذا  
 أمرها ذلك ظلت عني مشورها عني زوجها. وقد عبر سبحانه عن العزم بالحروف  
 لحكمة لطيفة وهي أنه لما كان يجب أن تكون المعيشة بين الزوجين معيشة  
 محبة وتراض ومودة والتمام لم يشأ أن يسند الشور إلى النساء إساءة مباشرة  
 بل عني أنه يقع منهن فعلاً، بل عبر عن ذلك بعبارة توهم إلى أن من شأنه أن  
 لا يقع منهن؛ لأنه خروج عن الأصل الذي يقوم به نظام المطرة وتطبيب به  
 المعيشة<sup>(٢)</sup>.

وقد أصدق سبحانه في هذه الآية الشور على النساء، لهن هو حاصر بهن  
 أم يحصل من الرجال؟ وجواباً على ذلك نقول: الشور يحصل من النساء كما  
 ذكر في هذه الآية ويحصل من الرجال.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا امْرَأَةٌ حَاتَتْ مِنْ بَيْتِهَا فَتُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ﴾ الآية [النساء: ١٢٨].  
 قوله ﴿فَتُورًا﴾ هذا خطاب للأرواح وإرشاد لهم إلى طريق القيام  
 عليهم، فيأمرهم تعالى أن يدكروا أمر الله بطاعتهم وينعم ويعزوه أن الله

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٤٢

(٢) المنار ٥/ ٧٢

أباح لهم ضربهم عند عصيانهم وعقاب الله لهم على العصيان، فعلاً يقول لها الروح اتقي الله وارجعي إلى فراشك. وقيل امصحوهن بالترقيب فيما عند الله من الأجر للمرأة المطيعة الحسنة العشرة وبالترهيب من مغبة الشؤر وعواصه الوحشية، لعلّ هنا يجدي في رجوعهن؛ لأن قنوت النساء أقبل لموعظ والإرشاد من غيرهن.

﴿وَأَقْبِرُونَهُنَّ فِي الْمَكَائِمِ﴾ الهجر في لغة العرب على ثلاثة أوجه  
أحدها: هجر الرجل كلام الرجل وحديثه، وذلك رمسه وتركه، يقال: من هجر فلان أحبه بهجرها هجراً وهجراناً  
الثاني: الإكثار من الكلام بترديد كهية كلام الهادي، يقال: من هجر فلان في كلامه بهجر هجراً إذا هوى في كلامه. ومنه قول دي الرمة  
رمى فأحطاً والأقمار غالبة فانصبى والويل هجيراً والحرب  
والثالث: هجر البعير إذا ربطه بالهजार وهو: حبل يربط في حقويه ورسخها. ومنه قول امرئ القيس

رأيت هلك بجاف العبيط فكادت تحجر لذلك الهजार  
وقد رجح الإمام الطبري رحمة الله عليه أن يكون قوله: ﴿وَأَقْبِرُونَهُنَّ﴾  
موجهاً معاً إلى معنى الربط بالهजार من قبل العرب بلعبر إذا ربط صاحبه  
بجمل<sup>(١)</sup>.

وقد تعقبه أبو بكر بن العربي<sup>(٢)</sup> رحمته الله بقوله: هي لها من عبوة من عالم  
بالقرآن والسنة والذي حمّله على ذلك حديث عريب، رواه ابن وهب عن  
مالك: أن أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام رضي الله عنه كانت تخرج  
حتى صوت في ذلك قال وعتب عليها وعلى صرتها فقد شعر كل واحدة  
مهما بالأخرى ثم صريهما صرياً شديداً، وكانت الصرة أحسن اتقاء وكانت  
أسماء لا تنفي فكان الصوت منها أكثر، فشكت إلى أبيها أبي بكر رضي الله عنه فقال

(١) الطبري ٦٦/٥.

(٢) أحكام الفرق لابن العربي ٤١٨/٤.

لها أي بية أصبري فإن الزبير رجل صالح ولعله أن يكون زوجك في الجنة. وقد تعقبه أيضاً الشيخ<sup>(١)</sup> رشيد رحم<sup>ه</sup> وقال: المعنى الصحيح في الهجر هو ما يتبادر إلى الفهم وهو هجر في المرائش لا هجر المرائش والحجرة؛ لأن هذا ريادة عقوبة غير مشروعة.

وقيل في أعجروهم أتركوا جماعهم في مصاجعتكم لإياهم وعن ابن عباس<sup>رضي</sup> قال: المراد بالهجران أن يكون الرجل وامرأته على فراش واحد لا يجامعها فيه. وقال آخرون: بل معنى ذلك أهجروا كلامهم في تركهم مصاجعتكم حتى يرجعوا إلى مصاجعتكم، فهذا الهجر إن أن يكون هجر كلام أو هجر جماع أو هجر مصاجعة. ولهم في قيل إنها للسببية أي: أهجروهم بسبب تحللهم عن المصاجع. وقرأ ابن مسعود<sup>رضي</sup> والحسين<sup>رضي</sup> وغيرهما: هي المصجعة على الأفراد كأنه اسم جنس يؤدي - معنى الجمع والمصاجع قيل المرافقة أي: فلا تدخلوه تحت اللحف أو لا تباشرهم، وقيل: المبيت أي: لا تبيتوه. وعلى كل حال هي الكلام كناية عن ترك الجماع - والله أعلم.

قوله - ﴿وَأَسْرِ بِأَرْوَاهُمْ﴾ يعني: إن لم يتأبى بالهجران فاصبروهن صبراً غير مبرح ولا شائن، قيل: هو أن يصربها بالسواك وسجود. قال الشافعي: الضرب مباح وتركه أفصل. وقد ذكر العلماء رحمهم الله قصة طريقة حول هذه الآية تبين مدى حرص المرأة الصالحة على إحصاء زوجها وحسن العشرة معه. فقد قال الشعبي<sup>رضي</sup>: إن شريفاً تزوج امرأة من تميم يقال لها: ريب، قال: فلما تزوجتها سمعت حتى وددت أن أرسل إليها بطلاقها لا أعجل حتى يُجاء بها، فلما جيء بها تشبهت، ثم قالت: أما بعد، فقد برأنا منك لا تسري مني فظن من فظن الذي تكره هل تكره ريادة الأختان<sup>(٢)</sup>.

فقلت: أما بعد، فإني شيخ كبير ولا أكره الموافقة وبني لا أكره ملال

(١) المنار ٥/ ٧٣.

(٢) جمع أخت وهم أقارب المرأة.

الأختان، قال هما شرعت شيئاً إلا وهت به قال فأقامت سنة ثم جث يوماً ومعهما هي الحبيطة<sup>(١)</sup> إيس، فقلت إنا لله فقالت أنا أمية إنها أمي، مسلم عليها، فقالت انظر فإن رأيت بها شيء فأوجع رأسها، قال فصحبني ثم هلكت قبلي قال فوددت أني قاسمتها عمري أو مت أنا وهي في يوم واحد. قال شريح:

رأيت أماماً يصرىون سماعهم مثل يميني يوم أصرت ريب  
هكلا تكون المرأة الصالحة التي أنشئ عليها في حكم كتابه، محبباً لو  
اتحدت ساء بها الرمان من تلك المرأة ومثيلاتها من زوجات سلفنا الصالح  
قلوة صالحة ونهجا مستقيماً<sup>(٢)</sup>.

### المعنى الحملي:

إذا خرجت المرأة من حقوق الرجل فقد ترفعت عليه وحاوت أن تكون فوق رئيسها، بل ترفعت أيضاً عن طبيعتها وما يقتضيه نظام المطرة في التعامل وأصبحت كالشجر من الأرض الذي خرج عن الاستواء، ويظهر لنا من تعبير القوان الكريم تنبيه لطيف إلى مكانة المرأة وما الأولى في شأنها وإلى ما يجب على الرجل من السياسة لها وحسن التلطف في معاملتها حتى إذا أس منها ما يحشى أن يؤول إلى الترفع وعدم القيام بحقوق الزوجية، فعليه أن يبدأ أولاً بالوعظ الذي يظن أنه يؤثر في نفسها والوعظ يحتمل باختلاف حال المرأة والرجل العامل لا يحصى عليه الوعظ الذي يؤثر في قلب امرأته، فإن لم يهد الوعظ انتقل إلى الهجر وهو صرب من ضرور التأديب لمن تصب زوجها ويشق عليها هجره إياها، فإن لم يهد الهجر انتقل إلى الصرب بشرط أن يكون غير مبرح.

قوله: ﴿وَإِنْ أَمْسَكْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيرًا﴾ وعلى أية حال فقد جمع لهذه الإجراءات حد تقف عنده متى تحقق العاية

(١) الصلوة يرب يرب بالثياب والستور.

(٢) ابن العربي ١/٤١٧.

عد مرحلة من مراحل هذه الإجراءات فلا تتجاوز إلى ما وراءها.

﴿إِنْ أُلْحَقَكُم﴾ أي تركس الشور ﴿فَلَا يَفْعَلُ عَلَيْكُمْ مَا يُبْعَثُ﴾ أي: لا تجنوا عليهم بقول أو فعل، وهذا يهي عن ظمهم بعد تقرير الفصل عليهم والتمكين من أنفسهم، وقيل المعنى: لا تكلموهن الحب لكم فإنه ليس إليهن<sup>(١)</sup> والبي قال في «المختار» التعدي، ويعني عيه استطال وريبه رمي، وكل مجاورة وإفراط على المقار الذي هو حد الشيء فهو بي<sup>(٢)</sup>، قال الشيخ رشيد<sup>(٣)</sup> رغب كقوله: أي: إن أظكم بواحدة من هذه المحصال الأدبية فلا تبعوا تتجاوزوا إلى غير ما سألوا بما بدأ الله به من الوعظ، فإن لم يصد فالهجر فإن لم يصد فليصرف فإن لم يصد كله فيلجأ إلى التحكيم، ويذهب من هذا أن القانتات لا يسبل عليهن حتى في الوعظ والنصح فضلاً عن الهجر والصرف، وقيل لا تلتمسوا ولا تطبوا طريقاً إلى إربائهن ومكروهن من قول القائل: «بعث الضالة إذا التمسها»، ومنه قول الشاعر في صفة الموت

بعاك وما تبعيه حتى وجته كأيك قد واصلته أمس موعدا

بمعنى طلبك وما تطلبه<sup>(٤)</sup> وقيل: المعنى: أزيلوا عنهم التعرض واجعلوا ما كان منهم، كأن لم يكن فإن التائب من السب كمن لا ذنب له، وهي مصب «سبيل» وجهان: أحدهما: أنه معمول به، والثاني أنه على إسقاط الحاصي، وهذا الوجهان مبيان على تفسير البي هنا ما هو؟ فقيل: هو الظلم من قوله ﴿فَبَقِيَ عَلَيْهِمْ﴾ [النص ٧٦] على ما يكون لازماً وسبيلاً مصوب بإسقاط الحاصي، أي بسبيل، وقيل هو الطلب من قولهم: بعته، أي طلبته، وعلى هذا مع «سبيل» مصعوب به «لَعَنُوا» وفي «عَلَيْهِمْ» وجهان أحدهما أنه متعلق بـ«لَعَنُوا» والثاني أنه متعلق بمحذوف على أنه

(١) القرطبي ١٧٣/٥.

(٢) مختار الصحاح ص ٥٩.

(٣) المنار ٧٦/٥.

(٤) العبري ٧٠/٥.



حال من سبيل؛ لأنه في الأصل صفة للكرة قنعت عليها<sup>(١)</sup>.

موله ﴿إِنَّ اللَّهَ كَاتِبٌ عَلَيْكَ كَبِيرٌ﴾ إشارة إلى الأرواح بحفظ الجاح وليس الجانب؛ أي: إن كنت تقرون عليهم فتكروا قدرة الله فيه فوق كل يد فلا يستعني أحد عني امرأته فإله بالمرصاد، فبذلك حسن الاتصاف بها بالعلو الكبير. قال ابن كثير<sup>(٢)</sup> كَتَبَ: فيه تهديد للرجال إذا بعوا على النساء من غير سبب، فإن الله العلي الكبير وليهن وهو مستقم ممن ظلمهن وبغى عنهن. وقال الرازي تَكَبَّرَ ذكر الله هاتين الصفتين في هذا الموصوع في غاية الحسن وبما أن هذا الحسن من صفة وجوه محض يذكر بها ما يلي.

أولاً أن هذا تهديد من الله للأرواح عني ظلم النساء.

ثانياً: أنه تعالى مع علوه وكبريائه لا يكلفكم إلا ما تطيقون، فكللت لا تكلفون محبتكم منهنم لا يقدرن على ذلك.

ثالثاً: أنه مع علوه وكبريائه اكتمى من العبد بالظاهر ولم يهتك السرائر، فأنتم أولى أن تكتفوا بظاهر حال المرأة وألا تقعوا في التفتيش عما في قلبها وضميرها من الحب والبغض<sup>(٣)</sup>.

### المعنى الجملي:

إذا وصا إلى هذا الحد من الآية يكون وقف عند تحقق الغاية فتقف الوسيلة مما يد على أن العاية غاية الطاعة هي المقصودة وهي طاعة الاستطاعة لا طاعة الإرعام، فهذه ليست بطاعة تصحح لقيام مؤسسة الأسرة قاعدة الجماعة، ويشير النص إلى أن المضي في هذه الإجراءات بعد تحقق الطاعة بقي وتحكم وتجاور فلا تبعوا عليهم سبيلاً. ثم يعقب تعالى هذا الهي بالسكبر بالعلي الكبير كي تتصالح القلوب وتحصح الرؤوس وتتبحر مشاعر

(١) الجهم ص ٣٧٩.

(٢) تفسير ابن كثير ٤٩٢/١.

(٣) الرازي ٩١/١٠.

الجمي والاستعلاء إن طافب ببعض النفوس على طريقة القراء في الترعب والترهب ﴿وَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

قوله ﴿وَإِنْ جُنْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَانصُرُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ بُرِنَا أِمْلَكَ بُوْفِي اللَّهِ يَبْنِيهَا إِنْ أَفَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

تستعمل الإجراءات السابقة حين لا يستعن الشور وإنما تنقي بواذره، فأما إذا كان قد استعلن فلا تتعد الإجراءات السابقة إذ لا قيمة لها ولا ثمرة، وإنما هي إند صراع وحرب بين خصمين ليحطم أحدهما رأس الآخر، وهذا ليس المقصود ولا المطلوب بل هي منه الحالة يشير المنهج الإسلامي بإجراء أخير لإنقاذ المؤسسة العظيمة من الانهيار قبل أن ينقص بيه منها ويدعها تهار ﴿وَإِنْ جُنْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾... الآية.

قوله: ﴿وَإِنْ جُنْتُمْ﴾ قال ابن جبير والصحاح رحمهم الله: الحطاب لمحكام وهو وارد على باء الأمر على التقدير المسكوت عنه بأن ذلك مما ليس ينبغي أن يصر من تحقيقه أصي صم الطاعة، وقيل لأهل الزوجين، وقيل للزوجين، وزوي ذلك عن السي ثلثة وقيل في معنى ﴿وَإِنْ جُنْتُمْ﴾: وإن توفقتوه بظهور أسبابه، وقيل: وإن علمتموه فافعلوا ما أمركم الله به.

والشقاق قال في القاموس: المشاقة والشقاق الحلاف والعاوة، وكلنا قال في مختار الصحاح، ومعه ضد المصيرين، قيل إنه الحلاف الذي يحمل كلاً من المختلفين في شق؛ أي جانب، قاله المرافي كلاً، وقيل وإن حتم مشاقة كل واحد منهما صاحبه وهو إثباته ما شق عليه من الأمور فأما من المرأة فالشور وتركها أداء حق الله عليها الذي ألومها الله لزوجها، وأما من الزوج فتركه إمساكها بالمعروف أو تسريحها بإحسان والشقاق مصدر من قور القائل: شاق فلان فلاناً فهو يشاقه مشاقة وشقاقاً وذلك قد يكون عداوة<sup>(١)</sup>، وإذا وقع الشقاق بينهما، فأما أن يكون منها أو منه أو بشك، فإن كان منها فهو الشور وحكمه ﴿وَأَلَيْ تَتَّخِذُونَ شُرَكَاءَ قِيُولُونَ

وَأَهْبِرُوهُنَّ فِي الْمَخْجَعِ وَأَمْرُهُنَّ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ قَدْ مَعَلَ فَعَلًا حَلَالًا؛  
كالتزوج بامرأة أخرى أو تسمر لجارية عرفت المرأة أن هذا مباح وبهيت من  
الشقاق، فإن قُبِتْ وإلا كان ذلك شورا وإن كان بظلم من جهة أمره الحاكم  
بإلهامه وإن كان منهما أو كان الأمر متشابهاً، فالحكم «وَأِنْ جَفَنَتْ شِقَاقٌ  
بَيْنَهُمَا فَاتَّقُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِيهِمْ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا»<sup>(١)</sup>

الآية «بَيْنَهُمَا» المصير راجع إلى الزوجين وهما وإن لم يكونا مذكورين  
في الآية إلا أنه جرى ما يند عليهما وإضافة الشقاق إلى البين؛ لأن البين قد  
يكون اسماً كما قال تعالى «لَقَدْ نَفَخَ بَيْنَكُمْ»<sup>(٢)</sup> الأقسام: ٩٤ هي قراعة من قرأ  
ذلك، أو لإحرائه محرراً المضمون به؛ كقوله: «يا سارق الليلة أهل الدار» أو  
الفاعل كقولهم: «تبارك صلعم».

«فَاتَّقُوا حُكْمًا» الأولى أن يكون هذا خطأً للحاكم الناظر بين الخصمين  
المانع من التعدي والظلم، وذلك لأنه قد بين أمر الروح وأمره بوعظها  
وتحريضها بالله ثم بهجرتها هي المصجع إن لم تترج ثم بضربها إن قامت على  
شورها ثم لم يجعل بعد الضرب للزوج، لا المحاكمة إلى من ينصف المظنوم  
من الظالم ويتوجه حكمه عليها، وقيل إنه خطاب للأرواح وقيل: لأهل  
الأرواح.

«وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِيهِمْ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا» أي: امشوا أيها الحكماء متى اشتبه  
عليكم حالها لبنتين رجاء إصلاح ذات البين رجلاً يصلح للحكومة والإصلاح  
من أهله وآخر من أهلها، فإن الأقارب أعرف ببواطن الأحوال وأطرب  
للمصالح وهما على وجه الاستصحاب فهو معها من الأجانب جدار. «وَمِنْ  
أَهْلِيهَا» فيه وجهان: أحدهما: أنه متعلق ب«اتقوا» لاتباء العاية والثاني أن  
يتعلق بمحذوف؛ لأنه صفة للنكرة أي: كائناً من أهلها فهي للتبصير<sup>(٣)</sup>.

«وَإِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا» قيل معناه إن يرد الحكماء حيراً

(١) الرازي ٩٢/١٠، ٩٣

(٢) الجمل ص ٣٨١ وكذا في الألويس ٢٦/٥.

وإصلاحاً يوفق الله بين الحكمين حتى يتفق على ما هو خير، وقيل: إن يرد الحكمان إصلاحاً يوفق الله بين الزوجين، وقيل: إن يرد الزوجان إصلاحاً يوفق الله بين الحكمين حتى يعملوا بالصلاح، ولا شك أن اللفظ محتمل لكل هذه الوجوه<sup>(١)</sup>.

﴿وَإِنْ أَقَرَّهُ كَانَ قَدِيمًا خَيْرًا﴾ أي: أن الله كان عليمًا بما أراد الحكمان من إصلاح بين الزوجين، وخيره خيراً بملك ويعيره من أمورهما وأمور غيرهما لا يحسن عليه شيء منه حافظاً عليهم حتى يجاري كلاً منهم جراحه بالإحسان إحساناً وبالإسائة عذراً أو عقلاً<sup>(٢)</sup>.

### المعنى الحملي:

الحلاف بين الزوجين قد يكون بشور المرأة وقد يكون بظلم من الرجل، فالشور يعالجه الرجل بأقرب التأديبات الثلاثة التي ورد ذكرها في الآية: وإن كان الشور بظلم من الرجل وإذا تمادى في ظلمه أو عجز عن إزالها عن شورها وحيف أن يحول الشقاق بينهما دون إقامة حدود الله تعالى في الروحية بإقامة أركانها الثلاثة: السكون والمودة والرحمة، وجب على المؤمنين العارفين بمصالحهم أن يبعثوا حكميين من أهلها وأهلها عارفين بأحوالهما، ويجب على هذين الحكميين أن يوجها لإزاتهما إلى إصلاح ذات البين وهكذا الله جل وعلا هيب شرعه لئلا من هذا الحكم عليم بأحوال العباد وأخلاقهم وما يصلح لهم خبير بما ينفع بينهم وبأسبابه الطاهرة والساعة فلا يحسن عليه شيء من وسائل الإصلاح بينهما<sup>(٣)</sup>.



(١) الرازي ٩٢/١٠.

(٢) الطبري ٥٠/٥.

(٣) المنار ٧٩/٥.

## الإجمالي

إن الذي خلق الإنسان جعل من فطرته الروحية شأنه شأن كل شيء خلقه في هذا الوجود ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا رَجُلًا ۖ لِّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النبيات: ٤٩]، ثم شاء أن يجعل الزوجين في الإنسان شطرين للنفس الواحدة وأراد أن يكون بالثقاء شطري النفس الواحدة مكاناً للنفس وهبوطاً للعصب وطمأنينة لروح وراحة للجسد ومررة للنفس، ومن تساوي شطري النفس الواحدة في موقفهما من الله ومن تكريمه للإنسان، كان ذلك التكريم للمرأة وتلك المساواة في حقوق الآخر والثواب وهي حقوق التملك والإرث وهي استعمال الشخصية المدنية وإذا ألقب الأضواء على هذا الصن وجداء في سبيل تنظيم المؤسسة الزوجية وتوضيح الاختصاصات التنظيمية فيها لمنع الاحتكاك فيها بين أفرادها يردهم جميعاً إلى حكم الله لا حكم الهوى والامعادات والشخصيات قاله جل وعلا يحدد أن القوامة في هذه المؤسسة للرجل، وينكر من أسبغ هذه القوامة تفصيله للرجل بمقومات القوامة وما تتطلب من خصائص وتكليف الرجل الإضافي على المؤسسة وساء على إعطاء القوامة للرجل، يحدد كذلك اختصاصات هذه القوامة في صيانة هذه المؤسسة من التسخ وحميتها من الزواجات المعارضة وطريقة علاج هذه الرواات حين تعرض في حدود مرسومة، وأحراً بين الإجراءات التي تتخذ عندما تفشل الإجراءات الداخلية ويلوح شبح الخطر على المؤسسة والتي لا تضم شطري النفس الواحدة فحسب، ولكن تضم المراح الحصر الناشئة في المحص والمعرضة لبيوار والدمار، ولعلنا بعد هذا كله نفهم لماذا شرعت أولاً والصورة التي يجب أن تؤدي بها ثانياً.

إنها شرعت كإجراء وقائي ضد حواف الشرر لمبادرة بإصلاح المنوس والأوضاع، لا لريادة إفساد القلوب وملئها بالمخمس والحق أو بالميلة

والرضوخ الكظيم، أنها أبداً ليست معركة بين الرجال والنساء بين الرجل والمرأة يراد لها بهذه الإجراءات تحطيم رأس المرأة حين تهتم بالشور ووردها إلى السلسلة، كالكلب المسجون، كلاً ليس هذا هو المقصود من المقصود أن يتمشى مع تلك الإجراءات هذه أجدت الموعظة وإلا انتقل إلى الهجر هجر المضجع، وكلما يعلم أنه موضع الإغراء والعاجبية التي تيلع فيها النائر المتعالية قمة سلطانها، فإذا استطاع الرجل أن يقهر دوافعه تجاه هذا الإغراء قد أسقط من يد المرأة النثر أمضى أسلحتها وكانت - في الغالب - أميل إلى الرجوع والملاية أمام هذا الصمود من زوجها وأمام بروز خاصية قوة الإرادة والشخصية فيه من أخرج مواضعها، وإذا لم يجد الهجر ينتقل إلى الإجراءات الثالث وهو الصرب وهذا الصرب المأمور به إنما هو صرب تأديب لا صرب إهانة وإذلال وتحقير وقسر على مهيئة، كلاً من هو صرب تأديب مصحوب بعاطفة المربي والمؤدب كما يفعل الأب مع أبنائه والمربي مع تلاميذه.

ومعروف بالضرورة أن هذه الإجراءات لا موضع لها في حالة الوفاق بين الشريكين في المؤسسة العائلية وإنما هي لمواجهة خطر الفساد والتصدع فهي لا تكون إلا إذا كان هناك انحراف - ما - هو الذي تعالجه هذه الإجراءات وحين لا يجدي الوعظ ولا يُجدي الهجر قد يكون هذا الانحراف من نوع معين لا تجني فيه إلا هذه الوسيلة. وينكر بعض علماء الفس أن هناك نوعاً من النساء لا تحسن قوة الرجل الذي تحب نفسها أن تجعله قيماً وترضى به روجاً إلا حين يظهرها صمياً وليست هذه طبيعة كل امرأة وعلى أية حال، فالذي يقرر هذه الإجراءات هو الذي خلق وهو أصم بمن خلق وكل جنال وتمرد على قوله منصرف إلى المروءة عن الإيمان كله.

ومعلوم أن لهذه الإجراءات حياً تقف عنه، بعد تحقق العاية تقف الوسيلة، والغاية ما هي الطاعة، فإذا تحققت وقفت الوسيلة وهي تلك الإجراءات السالفة وعندما لا تثمر هذه الإجراءات كلها لا يدعو المسجع الإسلامي إلى الاستسلام لهوادر الشور والكراهية ولا إلى المسارعة بمصم حقنة الكناح وتحطيم مؤسسة الأسرة بمن فيها من الصغار والكبار الذين لا

تنب لهم ولا يد ولا حيلة همؤسسة الأسرة عروة على الإسلام بقدر خطورتها هي بناء المجتمع وهي إيمانه باللبات الجديدة اللازمة لسموه وإمئلانه ورقبه إله يلجأ إلى وسيلة أخرى قبل وقوع الشقاق فعلاً، مبعث حكيم من أهله وأهلها هيجمع الحكمان لمحاولة الإصلاح فإن كان نفس الزوجين رغبة حقيقية هي الإصلاح وكان الغضب فقط هو الذي يحجب هذه الرعاية، فإنه بمساعدة الرعاية القوية في نفس الحكيم يقدر الله الإصلاح بينهما والتوفيق.

ويستلم الله سبحانه هذه الآيات باطلاعه عباده، ومهم الحكمان الميعوثان للإصلاح بأنه - عليهم بكل ما يقع منهما ويصدر، حبيب بما يكفاه ويضممرانه سبحانه لا إله إلا هو العلي العظيم<sup>(١)</sup>.



## الأحكام الشرعية والحقوقية

- ١ - تفضيل الرجل على المرأة في الميزة والشرف<sup>(١)</sup>.
- ٢ - فيه دليل على أن الولاية إنما تستحق بالمصاهرة لا بالتعلب والاستعانة والقهر<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - استعمل بها على أن المرأة لا تلي القضاء كالإمامة العظمى؛ لأنه جعل الرجال قوامين على النساء فلم يجز أن يقرن على الرجال وقيل - إنها تلي القضاء... والله أعلم.
- ٤ - أن للزوج منع زوجته من الخروج وله حق التأديب.
- ٥ - لزوج حق الحجر على زوجته في مالها فلا تصرف فيه إلا بإذنه؛ لأن الله جعله قواماً عليها بصيغة المبالغة والقوام الذاخر على الشيء الحافظ له، والمالكية يقولون بها على تفصيل فيه<sup>(٣)</sup>.
- ٦ - وجوب الفقة على الزوج نروجه.
- ٧ - أن على الزوجة طاعة زوجها إلا في معصية الله وفي الحجر فهو أحرث أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها<sup>(٤)</sup>.
- ٨ - أن لها حق المضاربة بمسح الكاح عند إحصار الزوج بالنفقة أو الكسوة؛ لأنه إذا خرج عن كونه قواماً عليها، فقد خرج عن العزم المقصود بالكاح وعما مضى المالكية، والشافعية. أم الحنفية فيقولون ليس لها حق

(١) السامع القسم الثاني من ٩٧.

(٢) الرمشتري ٥٢٣/١.

(٣) السامع القسم الثاني من ٩٧.

(٤) رواه أبو داود ٢٤٤/٢.



الفسح لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

٩ - طاهر قوله تعالى: ﴿قَالَتَيْنِ كَذِبٌ﴾ الآية. أنه حبر وبعض العلماء يقول. المراد به الأمر بالطاعة، فالمعنى لقطع المرأة زوجها ولتحفظه في نفسه وهي ماله حتى تكون امرأة صالحة للحياة الزوجية تستحق جميع حقوقها، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿يَسَاوُونَكَ اللَّهُ﴾ أي معناه أن عليهن أن يعرضن أزواجهن ويحفظهم في مقبلة ما حفظه الله لهن من حقوق قبل الأرواح من مهر ومقنة

١٠ - اتفق أهل العلم على وجوب مقلات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً بالعين، لا الناصر منهن المعتقة. وقال أبو عمرو من شرت عنه امرأته بعد دخوله سقطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً، وخالف ابن القاسم جماعة الفقهاء في مقنة الناصر فأوجبها، وإذا عادت الناصر إلى زوجها وجب في المستقبل نفقتها ولا تسقط مقنة المرأة عن زوجها لشيء غير الشور لا من مرض ولا حيض ولا نفاس ولا صوم ولا حج ولا معيب زوجها<sup>(١)</sup>.

١١ - اشترط العلماء في الهجر ألا يكون هجراً طعناً في غير مكان حلوة الزوجين فلا يكون هجراً أمام الأطفال يورث بموسم شرأ وهساداً ولا هجراً أمام العريء يذل أو يستنهر كرامتها فتزداد شوراً، فالمقصود علاج الشور لا إدلال المرأة ولا إفساد الأطفال<sup>(٢)</sup>.

١٢ - ضرب العيباء حياً للهجر وهو أن يكون شهراً مأقراً، كما فعل النبي ﷺ مع نسائه.

١٣ - اشترط العلماء في الصرب أن يكون غير مبرح. روى ذلك ابن جرير رحمه الله مرفوعاً إلى النبي ﷺ والتبريح الإيذاء الشديد.

١٤ - اختلف العلماء في وجوب ضرب المرأة في الحمة، والقياس يوجب أنه إذا جار ضربها في المياضعة جاز ضربها في الحمة الواجبة للزوج

(١) القرطبي ١٦٧١/٥ وابن ماجة ٩٥٩٥/١ برقم (١٨٥٣).

(٢) في ظلال القرآن ٣٦٠/٢.

عنها بالمعروف. وقال ابن حزم مباد <sup>(١)</sup> والشور يسقط العقبة وجميع الحقوق الزوجية، ويجوز معه أن يصريها الروح صرب الأدب غير المبرح، وبلا شك أنه يحتنف الحال في أدب الربيعة والميثة مأذب الربيعة العبد وأدب الميثة السوط. قال بشر

الحر يلحى والعصا للعبد

يلحى يلام وقال ابن دريد

واللوم للحر مقيم رادع والعبد لا يردعه إلا العصا <sup>(٢)</sup>

١٥ - اختلف العلماء هل بين المرأة ورجلها قصاص قصيل: لا قصاص بين الرجل وامراته فيما دون النفس ولو شجها، ولكن يجب العقل، وقيل: لا قصاص إلا في الجرح والقتل. وأما النطمة ومجوها فلا.

١٦ - ينظر الآية ترتب العقوبات المذكورة على حوف الشور وإن لم يقع الشور بالفعل وهو بعيد، لئلا أول العلماء هذه الآية عدة تأويلات، فهم من شتر الحوف بالحلم، ومنهم من قدر مصافاً أي تتعاقبون دوام شوره من أو أقصى مراتب شوره، ومنهم من قدر معظوماً محموماً تتعاقبون شوره من وشوره، ومنهم من أبقي الحوف على أصله وجعل جراه الوعظ فقط <sup>(٣)</sup>.

١٧ - اختلف العلماء في هذه العقوبات أمي مشروعة على الترتيب أم لا؟ ومثلاً الخلاف اختلافهم في فهم الآية، فمن رأى عدم الترتيب يقول: الواو لا تقتضيه، والماء في قوله «يُؤْطَر» لا دلالة لها على أكثر من ترتب المجموع على الشور، فله أن يقتصر على إحدى العقوبات أيّاً كانت وله أن يجمع من غير ترتيب بينها وهؤلاء قال بعضهم هذا الترتيب مراعى عند عدم الشور. أما عند تحققه فلا بأس بالجمع بين الكل، ومنهم من قال له أن بعضها عند حوف الشور، ومن له أن يجرها فيه احتمال ذلك، وله عند ظهور الشور أن يعطها وأن يجرها أو يصريها.

(١) القرطبي ١٧٤/٥.

(٢) السائيس القسم الثاني ص ٩٨، ص ٣٦٠.

ومن ذهب إلى وجوب الترتيب يرى أن ظاهر اللفظ وإن دلّ على مطلق الجميع، فإن محوى الآية تدل على الترتيب، إذ الواو داخلية على جراحات مختلفة متفاوتة واردة على سبيل التدرج من الضعيف إلى القوي إلى الأقوى، فإنه تعالى ابتدأ بالوعظ ثم ترقى منه إلى الهجران في المصاحح، ثم ترقى منه إلى الضرب، وذلك جار مجرى التصريح بأنه مهما حصل العرص بالطريق الأخف وجب الاكتفاء به ولم يجر الإقدام على الطريق الأشد.

قال علي بن أبي طالب عليه السلام يعظها بسبانه، فإن انتهت فلا سبيل له عليها، فإن آت عبر مضجعها، فإن آت ضربها، فإن لم تنعظ بالضرب بحث الحكم، والدين أوجبوا الترتيب اختلما في السب الذي رتبوا عليه الإيجاب فقال بعضهم دلّ على ذلك السياق والقرينة العقبية إذ لو عكس كان استثناء بالأشد عن الأضعف ولا يكون لها فائدة. وقال بعضهم الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجزائه محتلفة في الشدة والضعف مرتبة على أمر مخرج، وإنما العزم هو المال على الترتيب.

والذي يظهر والله أعلم. رجحان ما ذهب إليه الجمهور من أن الوعظ عند خوف الشور والهجر والضرب عند محققه ويكون ترجيحنا هنا رتب هذه الأمور على منوط به ومحذوف؛ لأن في الآية محذوماً تفسيره ﴿وَأَلَيْكَ نَكَاةٌ شُرُوءُكُمْ فَبِعْهُنَّ﴾ الآية، فإذا ظهرت أمارات وعظ وإن تحقق هجر وضرب. والله أعلم بالصواب <sup>(١)</sup>.

١٨ - دلت هذه الآية على تأديب الرجال بسابهم، فإذا حفض حقوق الرجال فلا ينبغي أن يسمى الرجل عثرته <sup>(٢)</sup>.

١٩ - اختلف العلماء من الخطاب في قوله ﴿فَبِعْهُنَّ﴾ ومن المأمور ببعة الحكمين. فقال بعضهم المأمور بذلك السلطان الذي يرفع ذلك إليه

(١) السابح القسم الثاني ص ٩٩.

(٢) القرطبي ١٧٤/٥.

وقال بعضهم: بل الروجاء. وظاهر هذا الأمر أنه للوجوب وبه قال الشافعي؛ لأنه من باب رفع الظلمات.

٢٠ - في الجزء الأخير من الآية كما قال ابن المرس على ما أنكر من المالكية بعث الحكمين في الروحية، وقال: تخرج إلى دار أمين أو يسكن عندها أمين<sup>(١)</sup>.

٢١ - استند ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الآية على الحوارج في إنكارهم للحكيم في قصة علي رضي الله عنه، وهذا أحد أمور ثلاثة علفت في أحكامهم فأبطلها كلها فرجع إلى موالة الإمام علي رضي الله عنه عشرون ألفاً<sup>(٢)</sup>.

٢٢ - الثالثة في بعث الحكمين ليست لإزالة الشقاق الثابت، فإن ذلك محال بل الفلانة إزالة ذلك الشقاق في المستقبل.

٢٣ - اختلف العلماء فيما يلي الحكماء أيليك الجمع والصريق بسون إنك الروجين أم ليس بهم تصيد أمر يلزم الروجين بسون إنك مهما، عصب علي وابن عباس رضي الله عنهما والشعبي ومالك رحمهم الله إلى أن لهما أن يلزما الروجين بسون وضابط ما يريان فيه المصلحة، مثل أن يطلق الرجل أو تقتدي المرأة بشيء من مالها مهما عصبها حاكمي موليان من قبل الإمام. وقال الحسن وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله - ليس للحكمين أن يفرقا إلا برضاهما مهما عصبهم وكيلان للروجين، ولشافعي رحمته الله في المسألة قولان

قال الشوكاني رحمته الله في تفسيره ما نصه إذا أعيا الحكمين إصلاح حال الزوجين ورأيا التصديق بينهما جار لهما ذلك من دون أمر من الحاكم في البلد ولا توكيل بالمرقة من الروجين، وبه قال مالك والأوزاعي وإسحاق رحمهم الله وهو مروي عن عثمان وعلي وابن عباس رضي الله عنهم والشعبي والشافعي رحمهم الله وحكاية ابن كثير عن الجمهور قالوا لأن الله قال - فَتَأْتِيَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِيهِ وَتَكُونُ بَيْنَ أَهْلِيهِمَا - وهذا نص من الله سبحانه أنهما قاضيان لا

(١) الألويسي ٢٨/٥

(٢) المرجع السابق

وكيلان ولا شعبان. وقال الكوهيون وعطاء وابن ريد والحسن رحمهم الله وهو أحد قولي الشافعي إن التصريق إلى الإمام أو الحاكم في البعد لا إليهما ما لم يوكلهما الزوجان أو يأمرهما الإمام والحاكم؛ لأيهما رسولان شعبان ميسر إليهما التصريق ويرشد إلى هنا قوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا﴾ أي: الحكمان ﴿إِسْلَامًا﴾ بين الزوجين ﴿يُؤَيِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ لاقتصاره على ذكر الإصلاح دون التصريق. اهـ<sup>(١)</sup>.

استند القائلون بأنهما وكيلان متوقف على وإنهما حين لم ير من الزوج وذلك حين قال أما الفرقة فلا، فقال له عني كسبت حتى تقر بمثل الذي أقرت به فثبت أن تنفيذ الأمر موقوف على إقراره ورضاها، ومعنى قول: علي كسبت؛ أي. لمست بمصعب في دعوائك حيث لم تقر بمثل ما أقرت به من الرضا بحكم كتاب الله بهما وعليها. أجاب القائلون بأن لهما أن يجتمعا ويفرقا بسون إلفهما عن ما روي عن علي، قالوا ليسوا المراد من قول علي لسروج: حتى تقر أن رضا شرط، بل معناه: أن المرأة لما رضيت بما في كتاب الله تعالى فقال الرجل أما الفرقة فلا يعني ليست الفرقة في كتاب الله، بل هي في كتاب الله.

قال المانعون من التصريق بسون إند الزوجين في حق الآية ما يدل على أنه ليس للحكمين أن يفرقا وذلك أنه قال ﴿إِنْ يُرِيدَا إِسْلَامًا﴾ ولم يقل يريدان فرقة

إذا علم هذا فالمسألة اجتهادية ولم يرد فيها نص، فالترجيح للرأي والقياس الذي يظهر لـ أن القياس يقتضي ترجيح الرأي القائل: أنه لا يجوز للحكمين أن يعملوا شيئاً من غير رضا الزوجين؛ لأنه لا خلاف أن الزوج لو أقر قبل التحكيم بالإسداء إليها لم يجزه الحاكم على الطلاق وإن الزوجة لو أقرت كذلك قبل التحكيم بالشور لم يجزه الحاكم على الاقتلاع، فإذا كان ذلك حكمها قبل بحث الحكمين، فكذلك يكون الحكم بعد بحثهما فلا يجوز إيقاع الطلاق من غير رضا الزوج وتوكيله ولا إخراج المال عن رضاها وقد

رجح هذا الإمام البعوي والسايس رحمهما الله، وقال الحصان رحمه الله تعالى: "إن قوب من قال لهما يترقان ويحلان من غير توكيل من الزوجين تعسف جارح عن حكم الكتاب والسنة والله أعلم<sup>(١)</sup>"

٢٤ - أجمع العلماء على أن الحكمين إذا اختلف قولهما فلا عبرة بقول

الآخر

٢٥ - إذا حكم الحكمان بالطلاق فإنه يثنى لوجهين أحدهما - كلي، والآخر: معنوي، أما الكلي فكل طلاق يصدر الحاكم فإنه يثنى.

الثاني: أن المعنى الذي وقع لأجله الطلاق هو الشقاق ولو شرعت فيه الرجعة بعد الشقاق، كما كان أو دعة فلم يكن ذلك بعيد شيئاً قامتعت الرجعة، فإن أوقعا أكثر من واحدة، قليل يصد، وقيل - لا يكون إلا الواحدة وجه القوب بأنه يصد أنهما حكما به، ووجه الثاني أن حكمهما لا يكون فوق حكم الحاكم لا يطلق أكثر من واحدة كذلك الحكمان<sup>(٢)</sup>.

٢٦ - إذا حكم أحدهما بواحدة والآخر بثلاث، فقال عبد الملك رحمته الله: يصد ابواب وهي الواحدة التي اتفقا عليها ويلغو ما راد وقال ابن حبيب رحمته الله لا يصد شيء؛ لأنهما اختلفا، والظاهر والله أعلم - أن المتفق بين الحكمين يصد وما عداه يلغى؛ لأن أكثر العلماء مع تسيدهما اختلف الحكمان فيه وكذلك الأحكام تركه<sup>(٣)</sup>

٢٧ - إذا حكم أحدهما ببال و الآخر بغير مال ثم يكتسب شيء؛ لأنه اختلاف محض كالشهادتين إذا شهد أحدهما ببطلان الآخر بهمة فإنه لا يصد اتفاقاً<sup>(٤)</sup>

٢٨ - يجرئ إرسال الواحد لأن الله سبحانه حكم في الرما بأربعة شهود،

(١) منحصر عن الحصان ١٩٠/٢

(٢) ابن العربي ٤٢٦/١.

(٣) ابن العربي ١/١ ص ٤٢٧.

(٤) المرجع السابق

ثم قد أرسى رسول الله ﷺ إلى المرأة الرامية أنيساً، وقال له: «إني اعترفت فأرجعهما» وقد قاس القرطبي رحمه الله على هذا جواز تحكيم الزوجين لواحد من قبلهما حيث قال: «إذا جاز إرسال الواحد فلو حكم الزوجان واحداً لأجرأ وهو بالجواز أولى إذا رصده بثلث»<sup>(١)</sup>.

٢٩ - اختلف العلماء رحمهم الله في العسالة هل هي شرط في التحكيم أو لا، فقال بعضهم يستند قولهما إن كنا عاقلين، وإن لم يكونا عاقلين فقال عبد الملك رحمه الله حكمهما منقوص؛ لأنهما تعاضداً بما لا ينبغي من الضرر، والصحيح بطلان ذلك؛ لأنه إن كان توكيلاً فمع التوكيل باطل، وإن كان تحكيمياً فقد قدمناه على أنفسهما وليس الضرر بمؤثر فيه كما لم يؤثر في التوكيل، وباب القضاء مبني على العزم كله وليس يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يؤول إليه الحكم<sup>(٢)</sup>.

٣٠ - في الآية إرشاد إلى أن ما يقع بين الزوجين من خلاف وإن طرأ أنه مستعصم يعتبر علاجاً فقد يكون في الواقع على غير ذلك من أسباب عارضة يسهل على الحكيمين الحيرين بدخائل الزوجين لقربهما منهما أن يمحض ما عنى من أسبابه بقلوبهما من وراءه، متى حسنت النية وصحت العريضة.



(١) القرطبي ٥/١٧٧.

(٢) ابن العربي ١/٤٢٧.

## دحض الشبه

كنت قبل إعدادتي هذا البحث قرأت الكثير عن المرأة وعن تلك المراعىم والثرهات التي يرمى أعناء الإسلام بها الإسلام وأهله ومن هذه المراعىم قوبهم بغير الحق إن الإسلام أهان المرأة وصيغ حقوقها وسلبها الإرادة فلا حول لها ولا قوة، ولطالما تحثرت في دعوى فكرة معالجة هذا الموضوع من جميع جوانبه لكي أسط الأضواء على هذه الأفرامات فأدفعها من أصلها مؤبداً ما أقول بالدليل المقح سواء أكان شرعياً أم عقيباً، وما هي والله الحمد تواتي الفرصة لانطلاق من خلال هذا البحث وهذه الفقرة بالذات - دحض الشبه - إلى تحقيق أميتي فأبقي في هذه السطور مدى تكريم الإسلام للمرأة ووضعها إياها في مصاف الرجال وأد الحقيقة والواقع هو عكس ما يقولون فيهم إلى الآن لم يصلوا بسلاهم إلى المرأة التي أوصل الإسلام إليها المرأة.

وسأعرض لشبهتين جنهلتين يحوكنهما أعناء الإسلام حول هذه الآية بالذات وهما

أ - شبهة القوامة. ب - شبهة ضرب النواشر... فأقول:

### أ - شبهة القوامة:

أما مسألة القوامة فالضرورة تقضي أن يكون هناك قيم توكل إليه الإدارة العامة لهذه الشركة القائمة بين الرجل والمرأة، وما يحج عنها من سبل وما تستبعه من تبعات، وقد اهتدى الساس في كل تنظيماتهم إلى أنه لا بد من رئيس مسؤول ولا ضرب الموصى أطاها وعادب المحسرة على الجميع، وهناك ثلاثة أوضاع يمكن أن تفرض بشأن القوامة هي الأسرة، فأما أن يكون الرجل أو تكون المرأة هي القيم أو يكونا معاً قيمين.



ومستبعد المرص الثالث من البدء؛ لأن التجربة أثبتت أن وجود رؤوس للعمل الواحد أدعى إلى الإفساد من ترك الأمر موزعاً بلا رئيس والقران يقول عن السماوات والأرض ﴿ثَوَّكَ كَانْ فِيهَا ذَاتُ الْوَلَدِ إِلَّا اللَّهَ فَنَسَنَّ﴾ [الأنبياء ٢٢]، ﴿إِذَا تَلَّحَثَ كُلُّ إِنْكَ بِمَا حَلَّوْ وَلَآ يَتَّخِذُهُمْ عَلَىٰ بَعْرٍ﴾ [المؤمنون ٩١].

فإذا كان هذا الأمر بين الآلهة والمتوسمين، فكيف هو بين البشر العاديين وعلم النفس يقرر أن الاتصال يترتب في ظل أئوين يتنازعان على السيادة تكون عواطفهم مختلفة، وتكثر في نفوسهم العقد والاضطرابات.

بقي الغرضان الأولان وقبل أن نحور في بحثهما يسأل هنا السؤال. أيهما أخطر أن تكون وطيفة القوامة بها فيها من تبعات: الفكر أم العاطفة؟

هنا كان الجواب البني هو الفكر لأنه هو الذي يدير الأمور في عينة من الأعمال الحاد الذي كثير ما يلتوي بالتكثير فيعيد به عن الطريق المباشر المستقيم، فقد انجبت المسألة دون حاحه إلى جدال كثير، فالرجل بطبعه المفكرة لا المعلة ويحكم قدرته على الصراع واحتمال أعصابه لتأنيجه وتبعاته أصبح من المرأة في أمر القوامة على البيت، بل إن المرأة ذاتها لا تحترم الرجل الذي تديره فيصحب لرعايتها، بل تحتقره بفطرتها ولا تقيم له أي اعتبار، فإذا كان هذا من أثر التربية القسيمة التي تشرك طابعها في اللاشعور وتكثف مشعر المرأة دون وعي مها؛ فهذه هي المرأة الأمريكية بعد أن ساوت الرجل مساواة كاملة وصار لها كيان ذاتي مستقل، عادت فاستعبت نفسها للرجل فأصبحت تنظف له ليرضى وتتحسس عضلاته المعنولة وصدره المريض ثم تنقي نفسها بين أحضانها حين تعطم إلى قوته بالقياس إلى صحتها.

على أن المرأة إذا تطلعت للسيادة في أول عهدا بالرواج وهي هارعة البال من الأولاد وتكاليف تربيتهم التي تروح البند والأعصاب، فسرعان ما تصرف عها حين تلثي المشاعل وهي آتية بطبيعة الحال، فحينذاك لا تجد في رصيفها العصبي والفكري ما تحتمل به مرياً من التبعات، وليس مؤدى ذلك أن يستبد الرجل بالمرأة أو بخارة البيت، فالرئاسة التي تقابل التبعة لا تنهي

المساورة ولا المعاونة، بل العكس هو الصحيح، فالرئاسة الساجدة هي التي تقوم على التضامن الكاس والتعاطف المستمر وكل توجيهات الإسلام تهدف إلى هذه الروح فاحل الأسرة وإلى تعليل الحب والتضامن على الرأع والشقاق، فالقرآن يقول ﴿وَعَزَّزْنَاهُنَّ بِالْأَمْوَالِ﴾ [النساء: ٤١٩] والرسول ﷺ يقول: **مخيركم خيركم لأهله** <sup>(١)</sup>.

فيجعل ميراث الحبر في الإنسان هو طريقة معامته لزوجته وهو ميراث صادق الدلالة فما يسيء رجل معاملة شريكته في الحياة إلا أن تكون نفسه من الداحل مطوية على انحرافات شتى تفسد معين الحبر أو تعطله على الإطلاق، فكما تقول شريعت السمحة وتعاليم دين الحبيب، فأى شبهة يحركها الأعداء حول الإسلام، ويعلمهم لما رأوا من النتائج الوحيمة التي حلت بمجتمعهم بعدما حبوا هذا الركن منه وهو قوامه الرجل على المرأة لعلمهم بعد هذا يريدون يقاع الإسلام بمثل ما وقعوا به لما رأوا من تماسك مجتمعه وانتظام سنوكه.

حسدوا الفتى إذ لم يباله أسعيه	فلقوم أعداء له وحصوم
كصرائر الحساء تنس بوجهها	خسناً وعمياً إنه لعميم



(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح ٦٣٦/١، والدارمي في كتب النكاح ١٥٩/٢

## شبهة الضرب

لعلنا نستعرض موقف أئمة الإسلام عن هذه الشبهة على حد تعبيرهم، فهم يقولون عند هذه الإجراءات حجب عثرة أمام المسممين ويزوجون الأقارب ويلقبون الأكاديب فيقولون إن هذا إغاثة لكبرياء المرأة وهطالة في معامتها، ولكن يعني أن يكون نصب أعين المسلمين أن السلاح الاحتياطي لا يستعمل إلا حين تحقق كل الوسائل السسمية الأخرى. وهكذا الضرب فهو سلاح احتياطي يكون رصيصاً عند الروح يستعمله في وقته متى دعت الحاجة إليه والضرب ليس بضرورة فلا يجوز المبدرة إليه ولا الإبقاء به والآية بترتيب درجاتها تشير إلى ذلك والرسول الكريم ﷺ يهيئ الرجل عن استعمال هذا الحق، لا في الضرورة القصوى التي لا يصرح معها شيء، ويقول لهم موبحاً: لا يجند أحدكم امرأته جند الميث ثم يحلها ثم يخر اليوم. ولكن يا ترى هل الشور حصص بالزوجات أم يشمل الأرواح لعلنا من خلال استعراضنا لهذا يتضح لنا تمام عدالة الإسلام وإنصافه للمرأة، وتبين لنا السبيل لدحض شبه العرب، ومن الأهم من المقدمين فنقول إن الشور قد يحصل من الرجال ولا أحد على ذلك من قوله تعالى ﴿وَرَبِّ امْرَأَتِكَ خَافَتْ مِنْ بَيْتِهِ شُوراً أَوْ يَخْرُجَتْ فَلَا تُكْرَاهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصْرِحَ بَينَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء ١٢٨].

فأي امرأة هي الأرض كلها تصرب روحها، ثم يبقى له في نفسها احترام وتقبل أن تعيش معه بعد ذلك، وهي أي بلد في العرب المتعصر أو الشرق المتأخر طالبت النساء بضرب أزواجهن هكذا يريد الغرب ماء، يريدون أن تترك ساعدا يسرح ويمرح ويعلو على أزواجهن أو أن يصح المجال لهم لضرب أزواجهن، ولكن من وقف الإسلام هكذا في وجه المرأة وأجبره على السقاء حال الشور من قتل زوجها؟ كلا إنه مسح لها المجال وأباح لها

الانصاف حين لا تطبق الشورى ولا تحمله<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ رشيد رضا رحمته في تفسيره: يستلزم بعض مقلدة الإفراج في كتابهم من مشروعية ضرب المرأة الشار ولا يستكبرون أن تشر المرأة عن زوجها وترفع عليه، فتجعله وهو رئيس البيت مؤسداً بل محقراً، وتصر على شورها حتى لا تيسر لوعظه ويصعبه، ولا تُبالي بإضرارها وهجره، ولا أدري يتم يعالجون هؤلاء النواشر ويتم يشيرون على أرواحهن أن يعاملوهن به؟ لعلهم يتحيلون امرأة ضعيفة محببة مهتبة أدبية، يعي عليها رجل غليظ مطعم سوطه من لحمها الغريم ويسقيه، ويرغم أن الله تعالى أباح له مثل هذا الصرب من الصرب وأن تجي عندها وتجرم ولا نسب، كما يصعب كثير من غلاط الأكباد متحجري الطبع وحاش لله أن يأخذ بمثل هذا الظلم أو يرضى به.

إن من الرجال الجاهلي الجواظ يظلم المرأة بمحض العنوان، وقد ورد في وصية أمثالهم بالسوء كثير من الأحاديث، وكذلك نص الآية ورد بالتحكيم وأن من السوء الفوارك المشايخ المصلاب اللواتي يمتش ويكفرون أمسيهم عليهم ويشترن عليهم صلفاً وعناداً ويكلمهم ما لا طلاقة لهم به، فأى مصاد يقع في الأرض إذا أبيح للرجل الشقي الماصل أن يحفض من صنف إحداهن ويهودها من شر عروها بسواك يصر به يدها أو كف يهودي به على رقبته إن كان يثقل على صناعهم إبادة هذا، فليعلموا أن صناعهم رقت حتى انقطعت وأن كثيراً من أئمتهم الإفراج يصرنون ساءهم العالقات المهنبات الكاسيات العاريات المثلثات المصليات، فعل هذا حكماؤهم وعلماؤهم وملوكهم وأمرائهم فهو ضرورة لا يستغني عنها الغالون في تكريم أولئك السوء المتعبدات، فكيف تستلزم لإحاطة للضرورة في تيسر عام للبنو والحضر من جميع أصناف البشر وصر السوء يس بالامر المستنكر عقلاً وهطرة، فهو أمر يحتاج إليه في حال مصاد السوء وغبة الأخلاق الفاسدة عندهن وهو إنما يباح إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن شورها يتوقف عنده، وإذا صلحت البيعة

(١) شبهات حول الإسلام بمحمد صلب (بصرف).

وصار النساء يقيّلن النصيحة ويستجبن للموعظ أو يزدجرن بالهجر، فيجب الاستثناء عن الضرب، فلكل حال حكم يناسبها في الشرع ونعمن مأمورون على كل حال بالرفق بالنساء واجتناب ظلمهن ومأمورون بإساکهن بمعروف أو تسريحهن بإحسان.

والأحاديث في الوصية بالنساء كثيرة جداً ومنها قوله ﷺ: لا يضرب أحدكم امرأته كما يضرب العبد ثم يجعلها آخر اليوم وقد خص أكثر الفقهاء النشوز الشرعي الذي يبيح الضرب إن احتيج إليه لإزالته بخصال قليلة، كعصيان الرجل في الفراش والمخروج من النار بدون عذر وجعل بعضهما تركها الزينة وهو يطلبها نشوزاً، وقالوا له أيضاً أن يضربها على الفرائض إن تركتها، كالغسل والصلاة، والظاهر أن النشوز أعم فيشمل كل عصيان الترفع<sup>(١)</sup>، اهـ<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه البخاري في كتاب النكاح، انظر: فتح الباري ٣٠٢/٩.

(٢) المنار ٧٤/٥، ٧٥.

### الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحث الآية بحثاً مستفيضاً - جهد المستطاع - ظهر لنا شدة عناية الإسلام بنظام الأسر والبيوت، فقد اطلعنا من خلال بحث هذه الآية على دور تنظيم مؤسسة الأسرة وضبط الأمور فيها وتوزيع الاختصاصات وتحديد الواجبات وبيان الإجراءات التي تتخذ لضبط أمور هذه المؤسسة والمحافظة عليها من زعازع الأهواء والخلافات واتقاء عناصر التهديم فيها والتعير جهد المستطاع.

وكذلك اطلعنا على قوة رابطة الزوجية وأنها أقوى الروابط التي تربط بين اثنين من البشر، فيها يشعر كل من الزوجين بشركة مادية ومعنوية، بها يؤخذ كل منهما شريكه على أدق الأمور وأصغرها، فيحاسبه على فلتات اللسان وبالفظة والوهم وخفايا خلجات القلب فيغيرهما ذلك بالتنازع في كل ما يقصر فيه أحدهما من الأمور المشتركة بينهما، وما أكثرها وأعسر التوقي منها، وكثيراً ما يفضي التنازع إلى التقاطع والعتاب إلى الكره والبغضاء. فعليك أن تكون حكيماً في معاملة الزوجة خبيراً بطباعها، وبذا تحسن العشرة بينكما وقد صرح علماء الاجتماع بأن السعادة الزوجية قلما تمتع بها زوجان وإن كانت أمنية كل الأزواج، ومن ثم اكتفوا بالمودة العملية واجتهدوا في تربية رجالهم وتساهم على الاحترام المتبادل<sup>(١)</sup>.

ولعلنا نستعرض في هذه الخاتمة بعض حكم التشريع في الثقة والتأهب فنقول: إن المرأة إذا كانت متزوجة فهي محبوسة بحبس النكاح الذي هو حق من حقوق الزوج وممنوعه بحسب الشرع عن الاكتساب لأجله، وإذا علم ذلك

فيكون حبسها عائداً إليه. من أجل ذلك صارت كفايتها عليه؛ لأنها إذا كانت ممنوعة من الخروج، فلو لم تكن كفايتها عليه لهلك من الجوع، والدين يأبى ذلك ويرفضه العقل أيضاً.

لقد أباح الشارع الحكيم أن يؤدب الرجل زوجته إذا رأى منها نشوزاً أو عدم اعتدال في طاعته، تلك الطاعة التي بين حدودها الشارع الحكيم وكيفية ذلك: أن يعظها أولاً بالتبليغ أي أحسن بالقول اللين الذي لا خشونة فيه، فإن لم تمثل فعليه الهجر لعلها ترجع عن غيها ويخوفها، إذ ربما تعود إلى رشدنا ومصايبها. فالشارع حين أباح تأديب النساء راعى المصلحة العامة. فالمرأة قد تنل بجمالها أو مالها أو شيء آخر ترتفع بسببه عن زوجها، أضف إلى ذلك أنها ضعيفة العقل، قاصرة التنبير، كيف يردع مثل هذه؟ إن في إباحة الشارع الحكيم لتأديب مثل هذه المرأة الناشز جزاء لها وردعاً لأمثالها والله أعلم بالصواب<sup>(١)</sup>.

ولعلنا بعد اختتام بحثنا هذا جئنا ثمرة محصوله وهي تلخيص في قوامه الرجل على المرأة، وأن هذه القوامه إنعام من الله للرجل بسبب فضله عليها من جميع النواحي. وبعد بيان قوامه الرجل على المرأة تعرضنا لبيان أنواع النساء، فمنهن الصالحات والناشزات وتعرضنا لحكم كل منهما وفضل الأوليت على الأخريات، ثم مررنا على العقبت التي وضعها الإسلام حناً رادعاً لأولئك الناشز، وأن هناك إجراءات داخلية وخارجية، فإذا لم تجد هذه الوسائل كلها يحاول المصلحون التوفيق ما استطاعوا إليه سبيلاً، وهنا حرص من الجارئ على قوة تماسك المجتمع بتعاون أفراده وحب بعضهم بعضاً. وفق الله المسلمين إلى التمشي مع شرائعه والوقوف عند حدوده إنه سميع مجيب... وصلى الله على محمد...



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	من أحكام الأسرة
٥	في الإسلام (ينشر لأول مرة)
٧	تقديم
٨	سبب النزول
١٠	صلة الآية بما قبلها
١١	المفردات
١١	شرح الخريب وبيان المعنى والقراءات والإعراب والبلاغة
٢٩	الإجمالي
٣٢	الأحكام الشرعية والمخلقة
٤١	محس الشبه
٤٠	شبهة القوامة
٤٣	شبهة الضرب
٤٦	الختامة